

الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الاسلام

د. نجدة خماش

جامعة دمشق

لادراك أهمية الضريبة الزراعية في فترة صدر الاسلام ، لابد من توضيح بعض النقاط العامة المتعلقة بالنظام المالي الذي طبق في هذه الفترة كي يتم الحكم على هذه الضريبة من منظور تلك الفترة وليس من منظورنا في الوقت الحاضر .

من المتفق عليه أن الضريبة الزراعية التي كانت تجبى من قبل الدولة كانت على نوعين : ضريبة العشر ، وضريبة الخراج ، وقد فرضت ضريبة العشر منذ عهد الرسول (ص) على أرض الحجاز واليمن وأرض العرب (١)، وفرضها الخلفاء الراشدون خارج الجزيرة العربية على كل أرض أسلم عليها أهلها ، وأرض الموات التي أحيها المسلمون ، والأراضي الموات التي رفضها أهلها فأقطعت للعرب المسلمين (٢)، أما الخراج بمعنى ضريبة الأرض ، فلم تكن له سابقة واضحة في فترة الرسالة ، ولكنها ضريبة فرضت على الأراضي التي فتحت عنوة ، كالسواد ، والأراضي الريفية في الشام ، ومصر ، ولذلك فإن كل الروايات المتعلقة بالضريبة الزراعية ، هي الروايات المتعلقة بأرض العنوة سواء التي استصفها الخليفة عمر بن الخطاب ، أو التي تركها بأيدي أصحابها لتكون فيئاً للمسلمين بدلاً من أن يقسمها على المقاتلة كما تقسم الغنيمة (٣) .

أما في المدن التي صولحت على مبالغ معينة ، كما فعل خالد بن الوليد مع أهل الحيرة واليس وبانقيا ، وكما فعل القادة المسلمون مع معظم حكام المقاطعات الإيرانية ، فليست لدينا معلومات محددة عن نسبة الجزية التي كانت تفرض على أهل الذمة ، أو نسبة الضريبة الزراعية ، وإنما ترك ذلك للحكام المحليين . ولكن القادة العرب المسلمين كانوا يؤكدون دائماً على ضرورة فرض الضريبة حسب الطاقة (٤) . وقد طبقت هذه القاعدة أيضاً في العصر الأموي ، فقد صالح قتيبة بن مسلم ، غوزك مثلاً على سبعمائة ألف درهم وضيافة المسلمين ثلاثة أيام (٥) ، وصالح يزيد بن المهلب أهل جرجان على صلح سعيد بن العاص فقبلها ، وكانت ٢٠٠ ألف درهم (٦) ، كما صالح أهل طبرستان على ٧٠٠ ألف درهم مئاقيل (٧) . وإذا كان هناك اختلاف في المصادر حول المبالغ التي صولح عليها العرب المسلمون ، فإن ما يهمنا هو أنها مبالغ معينة لا تحديد فيها للجزية والخراج .

دراسات تاريخية ، العددان ٤٤٣ و٤٤٤ ، أيلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

هذه القاعدة التي اتبعها القادة العرب في الاقاليم الشرقية دفعت عددا كبيرا من المستشرقين ، أمثال فلهوزن Wellhausen وبيكر Becker وكايتاني Caetani ومارتن هارتمان Martin Hartmen (٨) وغيرهم ، الى القول بأن العرب في فترة صدر الاسلام لم يكونوا يميزون بين ضريبة على الرأس وأخرى على الارض ، وان الجزية والخراج كلمتان مترادفتان تستخدمان بمعنى إتاوة ، وان التمييز قد حدث في وقت متأخر في العصر الاموي ، وان اختلفوا في تحديد الوقت ، كما أنهم يهتمون المصادر الاسلامية بميلها الى ان تنسب الى عمر بن الخطاب كثيرا من التنظيمات التي تمت في وقت متأخر ، مع أن مصادرنا الاسلامية تذكر بوضوح كامل أنه لم يكن هناك نظام ثابت للجزية والخراج ، كما أننا لا نجد فقيها مسلما واحدا يؤكد أو يدعي وحدة التطبيق في كل أطراف الدولة الاسلامية . بل ان الروايات تشير الى العكس من ذلك وتحاول ان تظهر الاجراءات التي طبقت في الولايات المختلفة ، ولا تحاول مطلقا تقديم صورة لنظام موحد في كل اجزاء الدولة الاسلامية . فالاجراءات التي تمت أثناء الفتح لم تكن واحدة لانها تأثرت بالاوضاع المحلية ، فالوضع في خراسان مثلا لم يكن مشابها للوضع في السواد أو الشام أو مصر ، ومن ثم فان التنظيمات التي أجراها نصر بن سيار في خراسان لا يمكن فهمها الا في نطاق ولايته ، ولا تلقي ضوءا على الاوضاع المالية في ولاية أخرى .

تشير الروايات المتعلقة بالشام والعراق ومصر الى أن العرب ميزوا منذ البدء بين ضريبة الرأس وضريبة الارض ، وعلى الرغم من التبادل في الالفاظ ، كقول ابي يوسف (خراج على الرؤوس) وكقول البلاذري (ارض بجزيتها) ، لان القرينة حددت المعنى المقصود وأكدت وجود ضربيتين متميزتين ، ثم إن مجالات الاعفاء من ضريبة أو أخرى يساعد بدوره على التمييز بين الضريبتين ، فأبو عبيدة بن الجراح أطعم أهل السامرة أرضهم عندما صالحهم بالاردن وفلسطين على أن يكونوا عيونا وأدلاء لهم ، وفرض عليهم الجزية فقط ، واستمر هذا الوضع حتى خلافة يزيد بن معاوية (٦٠ - ٦٤ هـ) الذي وضع الخراج على أرضهم (٩) . ومن جهة أخرى صالح حبيب ابن مسلمة الفهري ، الجراجمة على أن يكونوا أعوانا للمسلمين وعيونا ومسالح في جبل اللكام وأن لا يؤخذوا بالجزية (١٠) . وهناك روايات متعددة متعلقة بأرض العنوة تشير الى طرح الجزية عن أسلم ، في حين تبقى الارض خراجية لانها فيء للمسلمين (١١) . ويعتمد كل من ابي يوسف (ت ١٨٤ هـ) ويحيى بن آدم (ت ٢٠٣ هـ) وأبو عبيد (ت ٢٢٤ هـ) وغيرهم في أن أرض العنوة لا يوضع عنها الخراج اذا أسلم صاحبها على قول عمر لرجل قال : « اني قد أسلمت فضع عن أرضي الخراج » ، فقال عمر : « ان أرضك أخذت عنوة » (١٢) ، وقول علي بن ابي طالب لدهقان من أهل عين التمر أسلم : « أما جزية رأسك فنرفعها وأما أرضك فللمسلمين ، فان شئت فرضنا لك وان شئت

جعلناك قهرمانا لها » . ويورد يحيى بن آدم أمثلة متعددة عن اسقاط الجزية وبقاء الخراج على الارض . وكان عمر وعلي رحمهما الله كما يقول يحيى بن آدم ، اذا اسلم الرجل من اهل السواد تركاه يقوم بخراجه في أرضه (١٢) . وقد نهى عمر بن الخطاب العرب المسلمين من شراء ارض اهل الذمة ورقيقهم خوفا من ان تتحول الارض من خراجية الى عشرية .

ذلك ان النظام المالي الاسلامي الذي طبق في خلافة عمر بن الخطاب القى الكثير من الضرائب التي كانت مفروضة سابقا على سكان الاراضي المفتوحة ، والتي كانت تحت سيطرة البيزنطيين والساسانيين ، فبالاضافة الى الضريبتين العقارية والشخصية ، كانت الدولة الساسانية تفرض ضرائب استثنائية في حالة الحرب كان عبؤها الفادح يقع ، كما يقول كريستنسن ، على الاقاليم الغنية وبخاصة العراق . يضاف الى ذلك الهبات التي كانت تقدم للملك جبرا في عيدي النيروز والمهرجان ، والضرائب والهبات التي كان يفرضها رجال الدين على الافراد (١٤) . اما الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة البيزنطية فقد كانت كثيرة ومتنوعة ، ولكن اهمها على الاطلاق كانت ضريبة الارض Land Tax ، والى جانب هذه الضريبة العامة كانت هناك ضريبة الانونا Annona التي كانت تطلق على حصص الغلال المخصصة لتموين روما ثم القسطنطينية والاسكندرية (١٥) ، كما كان يؤخذ من مخازن القرى كميات من الغلال من اجل الاغراض الخيرية والصدقات (١٦) ، بالاضافة الى جزية الرأس التي اصبحت بعد القرن الرابع وقفا على الفلاح ، والضرائب التي تفرض على المنازل والماشية (١٧) ، وعلى كل انواع المهن بما في ذلك الباعة الجوالين والاسكافيين والعاشرات (١٨) ، ثم الضرائب على المبيعات (١٩) ، والضرائب على النقل الداخلي والخارجي (٢٠) . هذه الضرائب كلها الفيت ، ولم يبقَ عمر بن الخطاب سوى الجزية والخراج وعشور التجارة فاذا عرفنا ان ضريبة العشر على الزرع كانت تعتبر صدقة ، وتعطى للاصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى من سورة براءة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » (٢١) فان الدولة مضطرة الى ان تعتمد للانفاق على مصالحها ، من مشاريع للري واقامة المنشآت ، ودفع العطاء للجند وشراء الملابس والاسلحة لهم ، ودفع رواتب الولاة والقضاة والعمال والموظفين على اختلاف مهامهم ، على ما تجبیه من جزية الرؤوس وخراج الارض وعشور التجارة . ولما كانت الجزية تسقط شرعا عن كل ذمي يعتنق الاسلام ، فان ميزانية الدولة سوف تعتمد بشكل رئيسي على ضريبة الارض وعشور التجارة التي تجبى من تجار اهل الذمة ، واهل الحرب ، وهذا ما يفسر لنا تمسك الخلفاء بابقاء ارض العنوة ارض خراج حتى لو اسلم اصحابها ونهيم اهل الذمة من بيعها للعرب المسلمين خشية من ان تتحول الى اراضي عشر ، كما حدث في خلافة

الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ) وسليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩هـ) ، مما اضطر الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) الى اصدار قراره سنة ١٠٠ هـ القاضي بمنع شراء أرض الخراج ، وكتب « انه من اشترى شيئاً بعد سنة ١٠٠ هـ فان بيعه مردود » (٢٢) وطبق يزيد بن عبد الملك هذا القرار ، كما طبقه هشام بن عبد الملك من بعده (١٠٥ - ١٢٥ هـ) ، بل ان هشام بن عبد الملك ، حسب رواية أبي زرعة ، كان يعاقب البائع والمشتري وعامل المنطقة (٢٣) . ونتيجة لتطبيق هذا القرار في خلافة عمر بن عبد العزيز ويزيد وهشام ابني عبد الملك ، توقف الناس عن شراء هذه الاراضي . ولكن يبدو أن الوضع اختلف بعد اضطراب الامن في المنطقة ، فعاد العرب المسلمون الى شرائها ودفع العشر عنها ، فلما أصبح أبو جعفر المنصور خليفة (١٣٦ - ١٥٨ هـ) رفعت اليه تلك الاشربة وانها تؤدي العشر ولا خراج عليها ، وان ذلك اضر بالخراج وكسره ، فاراد ردها الى اهلها ، فقليل له انها قد وقعت في الموارث والمهور واختلط أمرها ، فبعث المحدثين الى كور الشام سنة أربعين أو احدى وأربعين ومائة ، وأمرهم ان لا يضعوا على شيء من القطائع القديمة ولا الاشربة خراجاً ، وان يمسوها لأهلها عشريه ، ويضعوا الخراج على ما بقي بأيدي النبط ، وعلى الاشربة المحدثه بعد سنة مائة ، بمعنى أن أبا جعفر المنصور طبق نظام عمر بن عبد العزيز . ولكن الاراضي الخراجية ، وفقاً لهذه الرواية ، أصبحت تدفع الخراج سواء بقيت في أيدي أصحابها أو اشتراها المسلمون (٢٤) .

ونظراً لأهمية الضريبة الزراعية ، كمورد رئيسي من موارد الدولة ، فإن الخلفاء والولاة اهتموا طوال عهد الخلفاء الراشدين والامويين بشؤون الزراعة في البلاد التي تحتم جغرافيتها أن تكون حرفة الاولى الزراعة ، فكان حفر الانهار وكراؤها ، وكل ما فيه مصلحة لاهل الخراج في أرضهم وأنهارهم ، على نفقة بيت المال (٢٥) ، وكذلك البثوق (٢٦) والمسنيات (٢٧) والبريدات (٢٨) وحفر الترغ والخلجان وتصليح الجسور ، ودفع خطر الفيضان (٢٩) ، لان في ذلك مصلحة للمزارعين وللمسلمين عامة ، أما أراضي العشر ، فان أصحابها هم الذين كانوا مسؤولين عن كل ما تحتاجه أرضهم ، ولذلك نجد الروايات تشير الى أن الاقطاعات التي تشرب من أنهار الخراج كان عليها الخراج إلا اذا رأى الامام غير ذلك ، ويؤخذ العشر من أصحابها اذا اضطروا الى حفر الانهار وبناء البيوت وعمل الارض لان في ذلك مشقة عظيمة على صاحب الاقطاع ، وهذا ما دفع أهل بالس والقرى المنسوبة اليها ، قاصرين ، وعابدين ، وصفين ، وكانت أرضهم أرض عشر ، ان يطلبوا من مسلمة بن عبد الملك حينما توجه غازياً الى بلاد الروم أن يحفر لهم نهراً من الفرات يسقي أرضهم على أن يجعلوا له الثلث بعد العشر الذي يدفع للدولة (٣٠) ، وكان هذا ممكناً لان العشر ، وهو الزكاة المفروضة على المسلمين في زرعهم ، كانت ضريبة لا تثقل كاهل صاحب الارض ، وكان صاحب أرض العشر يدفع العشر ،

إذا كانت أرضه تسقى بماء المطر أو العيون أو سيحاً ، ويدفع نصف العشر إذا كان يتكلف مؤونة في سقيتها بالسواني أو بالنضح أو بالدالية (٢١) ، كما أنه لم يكن ملزماً بدفعها إلا إذا زاد انتاج أرضه عن خمسة أوسق (٢٢) . والوسق ستون صاعاً بالصاع الحجاجي ، والصاع الحجاجي على مذهب أهل العراق ثمانية أرتال ، وعلى مذهب أهل الحجاز خمسة أرتال وثلاث . ومن دراسة قام بها فالتر هنتس Walter Hinz تبين له أن وزن ثمانية أرتال عراقية = خمسة أرتال وثلاث حجازية = ٣٢٤٥ ر كغ أي أن الوسق = ٦٠ × ٣٢٤٥ ر كغ = ١٩٤٧ ر كغ والخمسة أوسق = ١٩٤٧ × ٥ = ٩٧٣٥ ر كغ . أي أن صاحب الأرض لا يدفع العشر إلا إذا زاد انتاجه عن ٩٧٣ ر كغ ، فإذا نقص عن خمسة أوسق لم يكن فيه شيء ، إلا أبو حنيفة ومن ذهب مذهبه من أهل العراق ، فهم يرون أن في كثير ما يخرج من الأرض وقليله الزكاة (٢٣) .

أما ما يؤخذ منه الزكاة من أصناف الفلات ، فإن بين الفقهاء في ذلك اختلافاً ، فمنهم من يقول أنها في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وزاد بعضهم السلت (نوع من الشعير لا قشر له يتبردون بسويقه في الصيف) والذرة ، وزاد آخرون الزيتون والقطني ، وهي أصناف الحبوب بأسرها ، ثم قالوا يؤخذ من جميع ما يمكن ادخاره ويتبهاً بقلوه في أيدي الناس حولاً أقله ، ولا يؤخذ مما لا يمكن ذلك فيه (٢٤) . أما الذين لم يوجبوها إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، فذهبوا إلى أن رسول الله (صلم) إنما حكم على العرب في صدقاتها بما يعرف من أقاتها مما هو طعام لها في حاضرتها وباديتها ، فلم تكن إلا هذه الأصناف (٢٥) . وكان رد الذين أوجبوها في الحبوب كلها ، وهم الأكثرية ، إلى أن النبي (صلم) حين ذكر أبواب الربا سمى منها ستة أشياء ، الذهب ، والفضة ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والملح ، فقامت العلماء سائر ما يكال ويوزن بهذه الستة ، فكذلك رأوا سنة النبي (صلم) في الصدقة ، أنه إنما قصد بها إلى هذه الأصناف الأربعة ، الحنطة والشعير والتمر والزبيب التي يدخرها الناس لقوتهم وطعامهم ، فالحقوا بها ما كان لها مضاهياً من كل ثمرة باقية من طعام الناس يكون حكمها حكم الكيل كحكم تلك الأربعة ، أي أنهم جعلوا هذه الأربعة أصلاً لما عداها مما هو مثلها في صلاحيتها للادخار والاقتناء ، لا سيما وأن بعض الشعوب كانت الذرة عندهم كالحنطة عند غيرهم « لأنها قوت كثير من السودان وغيرهم » (٢٦) . وكان أبو يوسف وهو يعكس ما كان مطبقاً بشكل عام يرى أن لا عشر إلا على ما بقي في أيدي الناس مما يكال بالقفيز ويوزن بالأرتال ، مثل الحنطة والشعير والذرة والارز والحبوب واللوز والبندق والجوز والفسق . الخ . فإذا أخرجت الأرض من ذلك خمسة أوسق أو أكثر ففيه العشر ، إذا كانت الأرض تسقى سيحاً أو سقتها السماء ، ونصف العشر إذا كانت الأرض تسقى بقرب أو دالية أو سانية ، وإذا نقص عن خمسة أوسق لم يكن فيه شيء ، ما خلا الزعفران ، فإنه إذا كان في أرض العشر وأخرج الله

ما يكون قيمته خمسة أوسق من أدنى ما تخرج الأرض من الحبوب مما عليه العشر ففيه العشر أو نصف العشر ، وإذا كان في أرض الخراج ففيه الخراج على هذه الصفة (٣٧) .

كانت صدقة الأرض تجبى حين يطيب ويبدو صلاح الزرع والثمر وليس ينظر في ملكهما حلول الحول (٣٨) ، وإذا أكرى الرجل أرضه من رجل يزرعها فزرعها ، وهي أرض عشر فإن عشرها على الزارع المكتري ، وعليه كراؤها لرب الأرض ولا شيء على صاحب الأرض (٣٩) ، بينما كانت أرض الخراج إذا أوجرت فخراجها على المالك دون المستأجر (٤٠) . وبما أن العشر هو الزكاة على الزرع والثمر ، كان لابد من تعيين عمال خبراء لتقدير ما تنتجه الأرض ، ولكن الروايات التي تعود إلى عهد الرسول (صلم) تشير إلى أن الخرص إنما كان يتم على النخل والعنب وليس على الحب ، وإن الرسول (صلم) كان يخرص الثمر حين يطيب قبل أن يؤكل ثم يخبر اليهود يأخذونه أم يدفعونه إليهم بذلك الخرص (٤١) . وعن ابن شهاب أن الخرص إنما يكون على الثمر ، على التمر والزبيب ، وأنه يكون حين يبدو صلاح الثمر ويحل بيعه ، وقال مالك بن أنس « وأما ما لا يؤكل رطباً فإنه لا يخرص مثل الحبوب وإنما على أهله فيه الأمانة إذا صار حبا » (٤٢) . وعن مكحول قال : « كان رسول الله (صلم) إذا بعث الخراص قال : « خففوا فإن في المال العربية والوطية » ، أما العربية كما يفسرها مالك بن أنس فهي النخلة يهب الرجل ثمرتها للمحتاج يعريها إياه ، أو تلك التي يبقيا لنفسه وعياله ، لا تخرص عليه ، أما الوطية أو الواطئية ، فمعناها السابلة أو المارة ، سموا بذلك لوطنهم بلاد الثمار مجتازين ، وعن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار ، أن عمر ابن الخطاب بعث أبا حثمة الأنصاري على خرص أموال المسلمين فقال : « إذا وجدت القوم في نخلهم قد خرؤوا (خرف الثمار جناها) فدع لهم ما يأكلون لا تخرصه عليهم » (٤٣) . وفي خلافة معاوية بن أبي سفيان وولاية مروان بن الحكم على الحجاز ، بعث سهل بن أبي حثمة خارصاً للنخل فخرص مال سعيد بن أبي سعد ٧٠٠ وسق ، وكان بإمكانه أن يخرصه ٩٠٠ وسق ، إلا أنه ترك لهم قدر ما يأكلون (٤٤) . ولكن مروان كما يبدو لم يكتف بخرص النخل ، وإنما عمد إلى خرص الحرث ، فعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : « بعث مروان فلان القرظي ليجمع خرص الحرث ، فأتى عثمان بن حنيف صاحب رسول الله (صلم) يطلب زكاة حرثه . فقال له عثمان : أوقد فعلتموها ، إنها لم تكن جزية قط » ، وقال أبو بكر بن حزم : وكان الناس قبل ذلك لا يؤتون لزكاة حرثهم ، وإنما يؤدي الرجل ما قدر له أن يؤدي ، لا يسأل عن شيء ، حتى كان من أمر مروان ما كان » . ويبدو أن خرص الحرث استمر في الفترة الأموية حتى جاء عمر بن عبد العزيز فلم يبطلها وإنما أبطل ما يسمى فضل ما بين الكيلين ، وهذا يتعلق بالأراضي العشرية في العصر الأموي ، وإن كنا نستطيع أن نفهم

ما يعنيه ذلك مما يورده أبو يوسف فيما يتعلق بأرض الخراج حينما طبق نظام المقاسمة ، بعد أن كان على المساحة ؛ يذكر أبو يوسف أن الطعام يكال بعد الدياس ثم يترك الشهر والشهرين في البدار ، ويكال ثانية ، فان نقص عن الكيل الاول قال : أوفوني ، وبهذا تزداد الضريبة (٤٥) . كما أن عمر بن عبد العزيز كتب الى واليه على اليمين أن يبطل الحيف الذي أصاب أهل اليمن عندما وضع الامويون عليهم صدقاتهم وظائف ان افتقروا لم ينقصوا وان استغنوا زيد عليهم ، وطلب منه ان يأخذ منهم ما يرى من الحق ، وأن يقسم ذلك على فقرائهم (٤٦) . وعن عبد الله بن جعفر عن أبي المليح عن ميمون ، ان عامل الصدقة دخل على عمر بن عبد العزيز ، فقال : كم جمعت من الصدقة ، قال : كذا وكذا ، قال : فكم جمع الذي قبلك ، قال : كذا وكذا ، فسمى شيئاً أكثر من ذلك ، فقال عمر : من أين ذلك ، قال : يا أمير المؤمنين ، انه كان يؤخذ من الفرس دينار ومن الخادم دينار ومن الفدان خمسة دنائير ، وانك طرحت ذلك كله ، قال : لا والله ما القيته ولكن الله القاه (٤٧) . فاذا كان قد حدث مثل هذا التطور في جباية العشر ، فلا شك ان هناك تطورات حدثت واجراءات اتخذت في مجال الخراج ، نستخلص معظمها من اصلاحات عمر بن عبد العزيز أو نستنتجها من بعض المعلومات الواردة في مصادرها .

الخراج او الضريبة الزراعية :

كان أول ما فعله عمر بن الخطاب بعد أن استقر رأيه على ترك الارض العنوة لعمالها ، أي لأصحابها ، وانحصر الخطر الفارسي عن العراق اثر معركة نهاوند سنة ٢١ هـ ، أنه عمد الى مسح السواد (٤٨) فأرسل عثمان بن حنيف فمسح السواد (٤٩) ، فوجده ٣٦ ألف ألف جريب (٣٦ مليون) (٥٠) ، والجريب كمقياس للأرض يساوي شرعاً ١٠٠ قصبة مربعة ، وبذلك يكون الجريب على وجه التقريب ٢١٥٩٢ م^٢ (٥١) . وتؤكد رواية تيوفانس ما ورد عند خليفة والطبري ، اذ يذكر انه في السنة الثلاثين من حكم هرقل (٦١٠ - ٦٤٠ م) عمد عمر الى اجراء احصاء للرجال والاراضي والحيوانات والاشجار والنخيل ، والسنة الثلاثين من حكم هرقل هي سنة ٦٤٠ م / ٢٠ هـ ، وهي السنة التي تمت فيها سيطرة العرب على الشام والجزيرة ، وأصبح بالإمكان تنظيم النواحي الادارية والمالية ، وهذا يعني أن عمر ربما بدأ بمسح بلاد الشام والجزيرة أولاً ثم السواد (٥٢) . ويذكر أبو عبيد أن عمر جعل الخراج عاماً على كل من لزمته المساحة وصارت الارض بيده من رجل أو امرأة أو صبي أو مكاتب ، فصاروا متساوين فيها ؛ ومما يبين ذلك قول عمر في دهقانة نهر الملك حين أسلمت ، دعوها في أرضها تؤدي عنها الخراج (٥٣) فأوجب عليها ما أوجب على الرجال . والمعروف أن المرأة من أهل الذمة لم تكن تدفع الجزية في عهد الراشدين والامويين ، لأن الجزية كانت لا تضرب الا على من

جرت عليه موسى (٥٤) ، وليس على صبي ولا امرأة ولا من ليس في يديه من الدنيا شيء (٥٥) . كما أن عمر جعل الخراج على الأرض التي تغل من ذوات الحب والثمار والتي تصلح للغلة من العامر والغامر ، وعطل من ذلك المساكن والدور والتي هي منازلهم فلم يجعل عليها شيئاً (٥٦) .

وعلى الرغم من اختلاف الروايات الواردة في كتب الاموال والخراج حول ما فرض على جريب الكرم والاشجار المثمرة والنخل والرطب ، فان هناك اتفاقاً على أن عمر وضع على كل جريب عامر أو غامر يبلغه الماء درهما وقفيذا (٥٧) . واستنتج الباحثون المهتمون بدراسة الخراج في منطقة السواد من دراستهم للروايات المختلفة ، أن ابتداء الخراج في العراق كان درهما وقفيذا من القمح والشعير على كل جريب عامر أو غامر ، دون النظر الى ما يزرع فيه من المحاصيل الاخرى ، وانه من المتوقع أن ضريبة الدرهم والقفيذ لا تجد قبولا عند بعض الفلاحين ، لأن الأراضي التي تزرع فيها الاشجار المثمرة وبعض المحاصيل التي لها ميزة على غيرها ، تعطي مردوداً مادياً أكبر من الأرض التي تزرع قمحاً ، وهذا ما دفع عمر بن الخطاب فيما بعد الى أن يفرض على كل جريب أرض من الخراج بما يتفق ونوع الزرع .

ان المدقق في الروايات الواردة في كتب الاموال والخراج يرى أن عمر لم يجعل ابتداء الخراج في العراق درهما وقفيذاً على كل الأراضي ، بل انه ميز منذ البدء بين الأرض التي تغل من ذوات الحب والثمار ، والأرض التي تصلح للغلة من العامر والغامر ، أي أن عمر فرض على العامر من الأرض ، أي الأرض الصالحة للزراعة ولكنها غير مزروعة ، وعلى الغامر من الأرض (أي التي تصلها الماء) درهما وقفيذاً من القمح أو الشعير ، لكي يجبر أهل السواد على الزراعة ، لأن العامر غير المزروع كما يقول أبو يوسف كان كثيراً عندما فتح العرب البلاد (٥٨) ، فإذا اضطر صاحب الأرض أن يدفع درهما وقفيذاً عن كل جريب من الأرض يصلح للزراعة دون أن يزرعه فإن الأرض ستصبح عبئاً عليه . ويذكر الماوردي أن القفيذ من القمح كان ثمنه آنذاك ثلاثة دراهم ، أي أن ما فرض على الغامر إذا زرع قمحاً كان يعادل ما فرض على المزروع قمحاً وهو أربعة دراهم . ولا شك أن قفيذ الشعير كان أقل ثمناً من قفيذ القمح ، ولذلك فإن الأرض إذا زرعت شعيراً فستكون ضربيتها كضريبة الأرض التي تزرع شعيراً ، ويؤيد ما أشرت اليه ما ورد في الطبري من « أن عمر بن الخطاب اقتدى بوضائع كسرى الذي وضع الخراج على ما يعصم الناس والبهائم ، وهو الحنطة والشعير والأرز والكرم والرطاب والنخل والزيتون ، إلا أن عمر وضع على كل جريب أرض عامر قدر احتماله مثل الذي وضع على الأرض المزروعة ، وزاد على كل جريب أرض مزارع حنطة أو شعيراً قفيذاً الى قفيذين ورزق منه الجند » (٥٩) .

أما اختلاف الروايات حول ما فرض على الجريب من المحصول نفسه ، فعائد الى أن عمر بن الخطاب حينما قدر الخراج أخذ بعين الاعتبار ما تحتمله الأرض وما تطيقه (٦٠) . فمثلا رواية محمد بن عبد الله الانصاري عن أبي مجلز لاحق بن حميد تذكر أن عثمان بن حنيف وضع على جريب النخل ثمانية دراهم (٦١) . في حين تشير رواية قتادة عن أبي مجلز أنه وضع على جريب النخل ثمانية دراهم (٦٢) . أما الرواية الثالثة عن أبي مجلز فتذكر أن عمر بن الخطاب وضع على جريب النخل خمسة دراهم . ولما كانت الروايات الثلاث منقولة عن أبي مجلز ، فهذا يؤكد أن عمر بن الخطاب كان يطلب من عماله حين تقدير الخراج اعتبار ما تحتمله الأرض وتطيقه ؛ ويعلق الماوردي بقوله : «جميع ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيح وإنما اختلف لاختلاف النواحي فوضع على كل موضع قدر ما يحتمله ويليق به» (٦٣) . ويكون تقدير الاحتمال تبعا لعوامل تؤثر على زيادة نسبة ضريبة الخراج أو نقصانها ، منها ما يختص بالأرض من جودة يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها ، ومنها ما يختص بالسقي والشرب ، لأن ما التزم المؤونة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقي السيوح والأمطار ، ولذلك فانه عندما بعث علي بن أبي طالب يزيد بن أبي زيد الانصاري على ما سقى الفرات ، أمره أن يضع على كل جريب زرع غليظ البر درهما ونصفا وصاعا من طعام ، وعلى كل جريب وسط درهما وعلى جريب من البر رقيق الزرع ثلثي درهم ، وعلى الشعير نصف ذلك ، وأمره أن يضع على البساتين التي تجمع النخل والشجر ، على كل جريب عشرة دراهم وعلى جريب الكرم إذا أتت عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة وأطعم عشرة دراهم ، وأن لا يضع على الخضراوات شيئا (٦٤) .

كذلك كان ينظر بعين الاعتبار الى اختلاف انواع الزرع من الحبوب والثمار ، وبعد المناطق عن الاسواق وقربها ، يوضح ذلك رواية يحيى بن ادم عن الحسن بن صالح : قال : « قلت للحسن ، ما هذه الطسوق المختلفة ، قال : كل قد وضع حالا بعد حال على قدر قرب الارضين من الاسواق وبعدها » (٦٥) . ولذلك فان عبد الملك حينما أراد أن يعاد تقدير الخراج في الجزيرة والشام والموصل أعاده على الفلات الرئيسية ، وهي الحنطة والكروم والزيتون ، فجعل على كل ١٠٠ جريب حنطة مما قرب ديناراً ، وعلى كل ٢٠٠ جريب مما بعد ديناراً ، وعلى الزيتون على كل ١٠٠ شجرة مما قرب ديناراً ، وعلى كل ٢٠٠ شجرة مما بعد ديناراً ، وعلى كل ألف أصل كرم مما قرب ديناراً ، وعلى كل ألفي أصل كرم مما بعد ديناراً . وكانت غاية البعد عنده مسيرة اليوم أو اليومين أو أكثر من ذلك ، وما دون ذلك من القرب (٦٦) . ومن الواضح أن هذه الفريضة ليست هي الخراج ، لانها متواضعة ، بل هي اضافة نقدية محددة يؤيد ذلك عبارة أبي يوسف « وحملت الشام مثل ذلك وحملت الموصل مثل ذلك » .

لا شك أن مراعاة الشروط السابقة الذكر في فرض الخراج كان يحقق العدل بين

أهل الفياء وأهل الارض ، ولكن مراعاة هذه الشروط تتطلب مراقبة الدولة الدائمة لهذه الاراضي من جهة ، وتتطلب من عامل الخراج الكفاية والامانة ، وأن يكون فقيها عالما بأحكام الشرع اذا ما تولى وضع الخراج ، لانه كان يحق للخلفاء أن يطلبوا من ولاتهم القيام بمسح جديد لارض العنوة بين فترة واخرى ، أو القيام بتعديل وظيفة الخراج بما يتفق ومصلحة المسلمين ومصلحة أهل الارض، ولكن اعادة المسح كانت تؤدي الى اجحاف أحيانا ، فاليقوي يذكر انه عندما مسح عمر بن هبيرة السواد سنة ١٠٥ هـ ، بأمر الخليفة يزيد بن عبد الملك ، وضع على الشجر والنخل وأضر بأهل الخراج ، ولكنه لا يعطي تفسيراً للضرر الذي أصاب أهل الخراج الا اذا فهمنا مما أورده انه زاد في وظيفة الخراج المفروضة على الشجر والنخل وبرغم ان اليقوي يذكر ان السواد لم يسمح مذ مسحه عثمان بن حنيف في زمن عمر بن الخطاب حتى مسحه عمر بن هبيرة (٦٧) ، فان الماوردي في معرض حديثه عن الاذرع يشير الى أن الذراع الهاشمية الصغرى أصغر من الهاشمية الكبرى أو الزيادة بثلاثة ارباع عشر ، وأنها سميت بزيادة لان زياد بن ابيه مسح بها أرض السواد (٦٨) . فلما تحريت عن طول الذراع الزيادة وجدت انها أقصر من العمرية بـ ٦٥٤٥ سم ، اذ أن طول الذراع العمرية كانت ٧٢٨١٥ سم ، في حين كانت الذراع الهاشمية الكبرى أو الزيادة ٦٦٢٧ سم (٦٩) . ولذلك فان مسح السواد بالذراع الزيادة يؤدي الى ازدياد في عدد الاجرية التي تفرض عليها الضريبة بالنسبة للمالك الارض ، لان كل ١٠٠ ذراع عمرية تساوي ما يزيد عن ١٠٩ اذرع زيادية ، وبالتالي سوف تزداد نسبة الضريبة على صاحب الارض . أما في مصر فان المقريري يذكر ان خراج مصر انحط في خلافة بني امية وخلفاء بني العباس خلا أيام هشام بن عبد الملك الذي أوصى عبيد الله بن الجحباب عامل مصر بالعمارة . وقد خرج عبيد الله بنفسه « ومسح العامر من اراضي مصر والعامر مما يركبه ماء النيل فوجد قانون ذلك ٣٠ ألف الف فدان (الفدان اربعة أضعاف الجريب) ، سوى ارتفاع الجرف ، فراكها كلها وعدلها غاية التعديل فعقدت معه اربعة الاف دينار والسعر راخ والبلد بغير مكس ولا ضريبة (٧٠) . وقد نفهم من تعليق المقريري بان السعر راخ والبلد بغير مكس ولا ضريبة ان الازدياد في الخراج لم يكن ناجما عن رفع نسبة الخراج على الفدان ، وانما يعود الى ازدياد في مساحة الاراضي التي تؤدي الخراج . ولكن المقريري نفسه في كلامه عن انتقاص الاقباط يذكر ان عبيد الله بن الجحباب صاحب مصر كتب الى هشام بن عبد الملك بأن أرض مصر تحتمل الزيادة ، فزاد على كل دينار قيراطا ، فانتقضت كور مختلفة ، منها قريط وطرابية وعامة الحوف الشرقي . وهذا يدل على ان الازدياد في الخراج قد يكون عائدا الى الازدياد في نسبة الاراضي التي وضع عليها الخراج من ناحية وفي زيادة الخراج من جهة أخرى .

إذا تركنا جانباً الزيادة في وظيفة الخراج التي كان يحق للخليفة أن يزيدها إذا وجد أن الأرض تحتل الزيادة ، كما فعل عبد الملك ، وكما فعل عبيد الله بن الحبحاب ، فإن الولاة كانوا يتخذون أحياناً إجراءات تزيد في واردات الدولة ، ولكنها كانت ترهق أصحاب الأرض ؛ فمثلاً كان عمر بن الخطاب قد قسط الخراج في العراق ورقاً وعينا ، والدرهم تؤدي فيه عدداً ففسد الناس كما يقول أبو هلال العسكري ، فكانوا يؤدونه بالطبرية ووزن الدرهم أربعة دنانق (أي عشرة قراريط (الدانق قيراطان ونصف) ويستبدون بالوافي ووزنه مثقال (المثقال = ٨ دنانق = ٢٠ قيراطا) . فلما ولي زياد ابن أبي سفيان طلب أداء الوافي ، فشق ذلك على الناس (٧١) ، يعني أنه من كان يدفع عن جريب الكرم ١٠ دراهم طبرية ، أصبح مجبراً على أن يدفع ٢٠ درهماً طبرية أو عشرة دراهم وافية ، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الشعور بالاجحاف بعد أن اعتادوا أداء الخراج بالطبرية . فلما كانت خلافة عبد الملك بن مروان فحص عن النقود والاوزان والمكايل وأمر بضرب الدرهم الشرعي على وزن أربعة عشر قيراطاً ووزن كل ١٠ دراهم سبع مثاقيل (المثقال = ٢٠ قيراطاً ، ٧ مثاقيل = ١٤٠ قيراطاً = ١٠ دراهم وزن (١٤) (٧٢) . لكن وعلى الرغم من سك الدرهم بالوزن الشرعي ، وما يرد في المصادر من أن الدراهم القديمة كان من المفروض أن تذاب ويعاد سكها في دار الضرب ، فقد كانت لا تزال متداولة في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وكان ولاية العراق ، كما يبدو ، يطلبون أثناء تحصيل الضرائب دراهم ذات وزن معين بدلاً من الدراهم المتوافرة لدى الأهالي ، ويستولون على فروق النقد . لذلك جاء تأكيد عمر بن عبد العزيز لواليه على الكوفة أن لا يأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين ولا أجور الضرايين ولا اذابة الفضة ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور البيوت ، أي أن عمر بن عبد العزيز أمر واليه ألا يأخذ في الخراج إلا وزن سبعة أي الدرهم الشرعي الذي كان كل عشرة دراهم منه تساوي ٧ مثاقيل ، وحذف الملحقات التي كان بعضها أحياناً لتقاليد ورسوم ساسانية ، كهدية النيروز والمهرجان والآيين ، وهو رسم المساحين الذين يمسحون أرض الخراج . أما أجور الصرافين فهي إشارة إلى أجور المختصين بالنقد من صرافين وجهابذة الذين يميزون النقود ويرافقون الجباة ، ويسمى البوزجاني ، الرواج أو حق الجهبذة (٧٣) . كما أن عمر بن عبد العزيز أمر واليه على الكوفة أن يميز بين العامر والغامر والخراب من الأرض في الخراج المفروض عليها ، وأن لا تعامل بالمقياس نفسه ، بأن يؤخذ من العامر وظيفة الخراج برفق دون أن يكلف الزراع ما يرهقهم وأن يؤخذ من الخراب ما يحتمل مع التوصية باصلاحه حتى يعمر (٧٤) .

هذه الاجراءات التي جاء عمر بن عبد العزيز فأمر بالفائها والتي عادت كما يبدو بعد موته كان لها أثرها وأدت الى هجرة الفلاحين من أهل الذمة ، فهذا عبد الحميد ابن عبد الرحمن والي عمر بن عبد العزيز يكتب الى الخليفة قائلاً : « ان قوما من أهل

الخراج كانوا اذا ارادوا كسر خراجهم جلوا من ارض الى أخرى ، واني أمرت أن تجعل الارض صافية ، وارجو أن يتركوا بذلك عادتهم ان شاء الله » ، فكتب اليه عمر : « أما بعد ، فقد بلغني كتابك ، ولعمري لئن لم تدع رجلا خرج من ارض الى أخرى ومن قرية الى قرية إلا أخذت أرضه ثم عزلت أو مت ، لينقطع صاحب الارض عنها وتبوء بائمه وما يجلو رجل عن أرضه الا بأن يحمل فوق طاقته فتألف أهل الارض فان أرضيهم وبلادهم أحب اليهم من الجلاء اذا عدل عليهم ورفق بهم » (٧٥) . وبرغم انه ليست لدينا معلومات عن اجراءات الولاة في مصر فان ساويرس يشير الى هرب أسر بكاملها من مكان الى مكان فرارا من دفع الضرائب ، وان قرة بن شريك (٩٠ - ٩٦ هـ) اضطر الى انشاء هيئة خاصة لوقف تلك الحركة واعادة كل شخص الى موضعه (٧٦) . ويذكر ساويرس ان هذه الحركة بدأت في عهد عبد الله بن عبد الملك الذي تشدد على الاقباط في الامور المالية ، وتلقي أوراق كوم اشقاو شعاعا من نور على هذه الحركة التي كان محورها الزراعة من أهل الذمة الذين كان الوالي يأمر باعادتهم الى قراهم الاصلية، فنراه يكتب الى صاحب كوم اشقاو أنه علم بوجود جالية بأرضه ، ويطلب منه أن يرد هذه الجالية، أي الهاربين ، الى أرضهم الاصلية (٧٧) . أما في الشام فليس هناك اشارات اطلاقا على ترك الفلاحين لأرضهم كما حدث في السراق ومصر ، أو كما حدث زمن هارون الرشيد عندما ترك بعض أهالي فلسطين أراضيهم من كثرة الخراج (٧٨) ، أو عندما اشترك عدد كبير من الفلاحين في ثورة المبرقع اليماني سنة ٢٢٧ هـ في فلسطين والاردن ، اذ يشير الطبري الى أن أتباعه كانوا قوما من فلاحين تلك الناحية وأهل القرى وأنهم كانوا في حدود ١٠٠ ألف .

واذا كان نزوح الفلاحين من أهل الذمة عن أراضيهم في العراق ومصر في العصر الاموي يعزى ، كما ورد في كتاب عمر بن عبد العزيز ، الى أنهم حملوا فوق طاقتهم ، فان نزوح الفلاحين من الموالي من الريف الى المدن ولا سيما في العراق يعود الى عوامل تتعلق بالنظام المالي الاسلامي ؛ فالادارة العربية لم تحافظ على النظام الاقطاعي الساساني المحكم الذي كان يسيطر على الفلاحين ويجبرهم على البقاء في أرضهم ، كما ان التشريع المالي الاسلامي كان واضحا فيما يتعلق بأرض العنوة ، فمن أسلم ، فهو حر مسلم وتطرح الجزية عن رأسه (٧٩) ، أما الارض فيبقى الخراج عليها لانها فيء للمسلمين ، وله الخيار في أرضه ، ان شاء أقام فيها يؤدي ما كانت تؤدي وان شاء تركها وصار ما بيده من الارض بيد أصحابها من أهل قريته يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون له ماله ورقيقه وحيوانه ، كما نفهم من نص يورده ابن عساکر أن القرية كانت مسؤولة عن دفع المبلغ متضامنة ، فاذا أسلم الذمي أسقطت الجزية عن رأسه وبقيت الارض لأهل القرية يقومون بزراعتها ودفع الخراج عنها (٨٠) . ولما كان انتشار الاسلام في العراق كان اسرع من انتشاره في الشام ومصر ، فقد حدثت هجرة

واسعة من الفلاحين الى البصرة والكوفة أدت الى الاضرار بالاراضي الزراعية التي حرمت من الايدي العاملة ، فنقص انتاجها وازدادت اعباء من بقي عليها من الفلاحين ، الامر الذي كان يدفعهم بدورهم الى مغادرة اراضيهم أو تحمل حياة صعبة مضنية . ويبدو أن هذه المشاكل وصلت حدا خطرا زمن الحجاج بن يوسف الثقفي (٧٥-٩٥هـ) فاضطر الى اصدار أمر بارجاع من كان لهم أصل في القرى الى قراهم ، وذلك عندما كتب اليه عماله بأن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالامصار (٨١) . ان عمل الحجاج هذا أدى الى اتهام البعض له بأنه أخذ الجزية ممن أسلم ، بينما نرى وفقا للرواية السابقة ، وهي رواية عراقية ، أن ارجاع الفلاحين الى قراهم جاء بطلب من العمال لانكسار الخراج نتيجة اسلام أهل الذمة ولحاقهم بالامصار ، أي أن قلة الايدي العاملة في الاراضي الزراعية كانت وراء هذه الشكوى التي تحمل في طياتها عدم قدرة الدهاقين على جمع الاموال المطلوبة من اراضيهم ونواحيهم ، وقد كان بإمكان الحجاج أن يستوفي الجزية من الموالي في البصرة والكوفة لاسيما وأنه كان لهم ديوان اسقطه نتيجة لاشتراك الموالي في ثورة عبد الرحمن بن الاشعث ، فقد جاء في العقد الفريد لابن عبد ربه ، نقلا عن عمرو الجاحظ ، في كتاب الموالي والعرب ، « ان الحجاج لما خرج عليه ابن الاشعث وعبد الله بن الجارود ولقي ما لقي من قرى أهل العراق ... فلما علم أنهم الجمهور الاكبر والسواد الاعظم ، أحب أن يسقط ديوانهم ويفرق جماعتهم حتى لا يتآلفوا ولا يتعاقدوا ، فأقبل على الموالي وقال : أنتم علوج وعجم وقراكم أولى بكم ... » (٨٢) .

إذا كان الامويون وولاتهم قد قاموا ببعض الاجراءات التي تؤمن دخلا أكبر للدولة وزادوا بعض الزيادات الطفيفة على ما كان يؤخذ من الجريب الواحد أو الفدان الواحد ، فانهم حاولوا قدر المستطاع أن يحققوا نوعا من التوازن ، ولا أقول العدل ، بين احتياجات الدولة وبين مصالح أهل الأرض ، لان ضريبة الأرض بقيت في العصر الاموي الدعامة الاساسية لميزانية الدولة ، في حين نجد في العصر العباسي وابتداء من خلافة المهدي ، فرض ضرائب أخرى لتنمية موارد الدولة ، وهي المعاون أو المرافق التي يطلق عليها القريري اسم الضرائب الهلالية ، وهي كل ما فرضه الولاة والخلفاء اضافة الى أموال الخراج والجزية والزكاة . هذا مع العلم ان المصادر تشير الى زيادات كبيرة في نسبة الخراج المفروضة مما كان يؤدي الى ثورات متتالية لا سيما في مصر ، يذكر الكندي مثلا ان أهل الحوف ثاروا يمنها وقيسها لتشدد والي مصر موسى بن مصعب الخثمي في استخراج الخراج ، ومضاعفته ما كان يؤخذ على الفدان ، ووضعه خراجا على أهل الاسواق ، بالاضافة الى انتشار القبالة او الضمان في العصر العباسي والذي ينتقده ويشجبه أبو يوسف في كتابه الخراج الذي كتبه للخليفة هارون الرشيد (١٧١-١٩٣هـ) « لان المتقبل لا يبالي بهلاك أهل الخراج بصلاح امره في قبالته ، ولعله

يستفضل بعد ما يتقبل فضلا كثيرا وليس يمكنه ذلك الا بشدة منه على الرعية ، وضرب لهم شديد ، وان هذا مما نهى الله عنه ، فقد أمر الله عز وجل ان يؤخذ العفو منهم وليس يحل ان يكلفوا فوق طاقتهم . »

الحواشي :

- | | |
|---|--|
| <p>(١٢) يحيى بن آدم ، ص ٢٢ . البلاذري ، ص ٢٦٨</p> <p>(١٣) المصدر السابق ، ص ٦١، ٦٠، ٥٩ .</p> <p>(١٤) كريستنسن ، ايران في عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى خشاب ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١١١-١١٣ .</p> <p>(١٥) Johnson , Bysantine Egypt , Princeton , 1949, p. 234, 218 - 219 .</p> <p>(١٦) Milne, A History of Egypt under the Roman Rule, London 1898, p. 120 .</p> <p>Ibid, p. 121 .</p> <p>Baynes, The Bysantines Empire, London 1935. p. 127 .</p> <p>Milne, 124.</p> <p>Ibid, 122-124 .</p> <p>(٢١) ابو عبيد ، الاموال ، ص ٨٩ . ابن تيمية ، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية دار الكتاب ، بيروت ص ٣٤ .</p> <p>(٢٢) ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، المجلدة الاولى ، تحقيق صلاح المنجد ، ص ٥٩٦ .</p> <p>(٢٣) المصدر السابق ، المجلدة الاولى ، ص ٥٨٧ .</p> <p>(٢٤) المصدر السابق ، المجلدة الاولى ، ص ٥٩٧-٥٩٦ .</p> <p>(٢٥) ابو يوسف ، موسوعة الخراج ، ص ١١٠ .</p> <p>الماوردي ، الاحكام السلطانية ، مصر ، ١٩٧٣ ، ص ١٧٤ .</p> <p>(٢٦) البشوق هو ما يخرقه الماء في جانب النهر .</p> <p>(٢٧) المسنيات جمع مسناة وهو الحائط يبنى في وجه الماء .</p> <p>(٢٨) البريدات مفاتيح الماء ، وهي كلمة فارسية .</p> | <p>(١) ابو يوسف ، كتاب الخراج ، موسوعة الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ٦٩، ٥٨ .</p> <p>(٢) البلاذري ، فتوح البلدان ، تحقيق محمد رضوان ، مصر ، ص ١٨٤ . قدامة بن جعفر نيل من كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، تحقيق محمد حسين عبيدي ١٩٨١ ص ٢١٧ .</p> <p>ابن رجب الحنبلي الاستخراج لاحكام الخراج ، موسوعة الخراج ، ص ١١ .</p> <p>(٣) ابو يوسف ، ص ٣٧ . البلاذري ، فتوح ، ص ١٦٥ . ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، دار احياء علوم الدين ، دمشق ، ص ١١٢ . محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٧٦ .</p> <p>(٤) حميد الله ، مجموعة الوثائق ، ص ٣١٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠، ٣٥٩ ، ٣٦١، ٣٦٢ .</p> <p>(٥) البلاذري ، فتوح ، ص ٤١١ .</p> <p>(٦) المصدر السابق ، ص ٣٠ . الطبري ، تاريخ تحقيق ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ج ٦ ص ٥٣٤ .</p> <p>(٧) البلاذري ، فتوح ، ص ٣٣٣ .</p> <p>(٨) Daniel Denette, Conversion and the Poll Tax in Early Islam, pp. 4 - 6 .</p> <p>(٩) البلاذري ، ص ١٦٢ .</p> <p>(١٠) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .</p> <p>(١١) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر واخبارها ، ليدن ١٩٣٠ ، ص ١٥٤ . يحيى بن آدم ، الخراج موسوعة الخراج ، ص ٢٣، ٥٩، ٦٠، ٦١ .</p> <p>البلاذري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .</p> <p>ابو عبيد ، كتاب الاموال تحقيق محمد حامد القلي ، القاهرة ، ص ٧٢ .</p> |
|---|--|

من لدن تخوم الموصل مارا مع الماء الى ساحل البحر ببلاد عبادان ، من شرقي دجلة ، وهذا طوله . اما عرضه فحده منقطع الجبل من ارض حلوان الى منتهى ارض القادسية المتصل بالعذيب من ارض العرب . فهذه حدود السواد وعليها وقع الخراج .
(٥٠) البلاذري ، فتوح ، ص ٢٦٨ . ابو عبيد ، الاموال ، ص ٧١ . ابو يوسف ، ص ٣٩ . ابن الجوزي سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ١٢ .

فالتر هنتس ، ص ٥٦ .
(٥١) Denette, p. 61; Theophanes, p. 552 .
(٥٢)

(٥٣) ابو عبيد ، ص ٧٢ .
(٥٤) المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٥٥) حميد الله ، مجموعة النائق ، ص ٣٦٢ .
(٥٦) ابو عبيد ، ص ٧٢ .
(٥٧) المصدر السابق ، ص ٧٠ . ابو يوسف ، ص ٣٦٨ . البلاذري ، ص ٢٦٨ . ابن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ، ص ٦٢ .
(٥٨) ابو يوسف ، ص ٤٨ .
(٥٩) الطبري ، ج ٢ ص ١٥٢ .
(٦٠) ابو يوسف ، ص ١٤٨ . الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ١٤٨ . ابن رجب ، ص ٦٢ ، ٧١ ، ٧٢ .
(٦١) البلاذري ، فتوح ، ص ٢٦٩ .
(٦٢) ابو يوسف ، ص ٣٦ .
(٦٣) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ٦٥ .
(٦٤) البلاذري ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ . ابن رجب ، ص ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ .
(٦٥) البلاذري ، ص ٢٧١ .
(٦٦) ابو يوسف ، ص ٤١ .
(٦٧) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢ ص ٣١٣ .
(٦٨) الماوردي ، ص ١٥٣ . القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ص ٤٤٧ .
(٦٩) ان نقطة الانطلاق لجميع الحسابات هي ذراع مقياس النيل القديم في جزيرة الروضة ويعود الى سنة ٢٤٧/م ٨٦١ هـ ومعدل طولها ٢٤٠٤ سم وفق دراسات الحملة الفرنسية

(٢٩) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ١٥١ .
(٣٠) المقريري ، الخطط ، ج ١ ص ١٤٠ .
(٣١) البلاذري ، فتوح ، ص ١٥٥ - ١٥٦ . ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج ١ ص ٣٢٨ .
(٣٢) يحيى بن ادم ، موسوعة الخراج ، ص ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ . ابو يوسف ، ص ٥١ .
(٣٣) ابو عبيد ، ص ٤٢٧ - ٤٢٩ . قدامة بن جعفر ، ص ٢١٩ .
(٣٤) ابو داود ، السنن ، ج ١ ص ٣٥٧ ، البخاري ، ج ٣ ص ٢٤٤ . ابو عبيد ، ص ٤٢٠ . قدامة بن جعفر ، ص ٢٢١ .
(٣٥) فالتر هنتس ، المكايل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة كامل الصلي ، ص ٦٣ . السوق كذلك ستون مختوما ، والختم هو الصاع بعينه ، وانما سمي مختوما لان الامراء جعلت على اعلاه خاتما مطبوعا لئلا يزداد فيه ولا ينقص منه .
(٣٦) والصاع مثل القفيز الحجاجي الذي اتخذه الحجاج بن يوسف على صاع عمر ، ابو عبيد ، ص ٤٢١ - ٤٢٦ .
(٣٧) قدامة بن جعفر ، ص ٢٢١ .
(٣٨) ابو عبيد ، ص ٤٢٦ .
(٣٩) المصدر السابق ، ص ٤٢٦ .
(٤٠) ابو يوسف ، ص ٥٢ .
(٤١) ابو عبيد ، ص ٤٥٦ .
(٤٢) المصدر السابق ، ص ٥٦ .
(٤٣) الاحكام السلطانية ، ص ١٥١ .
(٤٤) ابو عبيد ، ص ٤٣٣ .
(٤٥) المصدر السابق ، ص ٤٣٣ ، حاشية رقم ص ٤٣٤ .
(٤٦) المصدر السابق ، ص ٤٣٥ .
(٤٧) المصدر السابق ، ص ٤٣٥ .
(٤٨) ابو يوسف ، ص ٦٢ .
(٤٩) ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ٥٦ .
(٤٧) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٥ ص ٢٧٧ .
(٤٨) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ج ١ ص ١٤٦ .
(٤٩) الطبري ، ج ٤ ص ١٤٤ .
(٤٩) حد السواد الذي وقعت عليه المساحة كان

- (٧٥) بقيادة نابليون والتحقيق الذي قام به كزيول سنة ١٩٢٧ . وهذه الدراغ هي التي تسمى بالسواد ، وهي التي عدها الماوردي نقطة الانطلاق لمقاييس الاذرع الاخرى .
- (٧٠) المقرزي ، خطط ج ١ ص ١٨٢ .
- (٧١) ابو هلال العسكري ، الاوائل ، ج ٢ ص ٣٢ .
- (٧٢) امر عبد الملك بجمع اوزان الدراهم المتداولة لان الدراهم منها ما كان وزنه ٢٠ قيراطا، ومنها ١٢ قيراطا ، و ١٠ قيراط ، اخذ متوسطها فكان ١٤ قيراطا .
- (٧٣) عبد العزيز الدوري ، الضرائب في السواد في العصر الاموي ، بحوث ودراسات ، ص ٥٣ .
- (٧٤) ابو يوسف ، ص ٨٦ . ابو عبيد ، ص ٤٨ . الطبري ، ج ٦ ص ٥٦٩ .
- (٧٨) البلاذري ، فتوح ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
- (٧٩) ابن ادم ، ص ٧ . ابن عبد الحكم ، ص ١٥٤ .
- (٨٠) ابن عساكر ، المجلدة الاولى ، ص ٥٩٣ .
- (٨١) الطبري ، ج ٦ ص ٣٨١ .
- (٨٢) ابن عبد ربه ، المقد الفريد ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٢ ، ج ٣ ص ٤١٦ .
- (٨٣) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص ١٢٥ .
- (٧٦) ساويرس ، سير الالباء البطارقة ، باريس ، ١٩١٠ . ج ٥ ص ٦٤ .
- Grohman, Arabic Papyri, v.III, p. 24 .

